

الأمن الاجتماعي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية

لدى المعلمين والمعلمات

أ.م.د. غسق غازي العباسي

وزارة التربية/ الكلية التربوية المفتوحة

المخلص:

تُعدُّ حالة الانقار للأمن الاجتماعي من أهم القضايا التي يعاني منها المجتمع العراقي اليوم، وذلك بتأثير عوامل خارجية تمثلت في الحروب والتآمر المكشوف ضده، وكذلك بتأثير عوامل داخلية أهمها التحلل الذي أصاب قيم المجتمع ومعاييرها مما أثر في النظم الفرعية للمجتمع كالأسرة والمؤسسات الأخرى. وبما أن المعلم هو جزء من المجتمع ويمثل شريحة كبيرة في صفوف أفراد. فهو يؤثر ويتأثر بما هو سائد في الوسط الاجتماعي من سلوكيات واتجاهات معنية جعلته يعيش حالة من التناقض والصراع بين الطموحات والفرص المناسبة التي تحقق له تطلعه نحو مكانته الاجتماعية وتحسين وضعه الاقتصادي. كل ذلك دفع الباحثة إلى القيام بهذه الدراسة وإتمام هذا البحث. وفي ضوء ما تقدم تحددت أهداف البحث الحالي التعرف بـ:

- ١- مستوى الأمن الاجتماعي لدى المعلمين والمعلمات من خلال تبني الباحثة مقياس أعد من قبل الطائي، ٢٠٠٦ لهذا الغرض.
 - ٢- مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى المعلمين والمعلمات من خلال تبني الباحثة مقياس أعد الطائي، ٢٠٠٦ لهذا الغرض.
 - ٣- العلاقة الارتباطية بين الأمن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى المعلمين والمعلمات. وقد اقتصر البحث الحالي على عينة من ست مدارس ابتدائية تم اختيارها من مديرية تربية الرصافة الثانية بغداد والتي تقع ضمن منطقة المعلمين في المشتل-في بغداد. وتحقيقاً لأهداف البحث الحالي تبنت الباحثة مقياسين أعداً من قبل الطائي، ٢٠٠٦.
- المقياس الأول يخص الأمن الاجتماعي والذي عرضت فقراته على مجموعة من الخبراء لبيان مدى صلاحية فقراته وقد تمت الموافقة على فقراته وبالغلة (٣٥) فقرة، وتحقق للمقياس أيضاً الصدق الظاهري واستخرج الثبات وبلغت درجة الثبات (٠,٨٤) درجة الثبات.
 - المقياس الثاني فهو للمسؤولية الاجتماعية الذي توافر فيه الصدق الظاهري من خلال عرض فقراته على مجموعة من الخبراء وتكون في صيغته النهائية من (٤٠) فقرة وتحقق له الصدق واستخرج الثبات وبلغ درجة الثبات (٠,٨١). وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباطية بين الأمن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى المعلمين والمعلمات وأنهم يتمتعون بالأمن الاجتماعي وان لديهم درجة عالية من المسؤولية الاجتماعية تجاه شعبهم ووطنهم. ومن خلال تفسير النتائج تبين أن طبيعة التنشئة الاجتماعية في المجتمع العراقي

المقدمة:

تشهد المجتمعات الإنسانية المعاصرة اليوم حالة افتقار واضحة للأمن الاجتماعي إذ تنتشر الحروب والاضطرابات ويبلغ التمايز بين المستويات الاقتصادية لسكان تلك المجتمعات مستوى عالياً يجعل الملايين من البشر في حالة عجز تام عن ارضاء حاجاتهم الأساسية (الجبري، ١٩٨٩، ٩٧) حيث حالة العجز تشكل مصدراً للقلق والتوتر وعدم الارتياح وانشغال الفكر وتوقع الشر والخوف من حوادث المستقبل مما يؤثر في فاعلية الفرد ويعمل على شل حركته ويصبح فريسة للمرض النفسي.

مشكلة البحث:

إنَّ الفرد الذي يفتر إلى الشعور بالأمن يبدو قلقاً تجاه مواقف الحياة اليومية ويكون أقل قدرة على المبادأة والمرونة من غيره، وأكثر قابلية للإيحاء، وأكثر جموداً وحذراً وتردداً فيستجيب لمواقف الحياة مدفوعاً بما يشعر به من مخاوف وعدم أمن وهذا ما أشارت إليه أكثر الدراسات، إذ بينت أن الأفراد الذين فقدوا أمنهم النفسي والاجتماعي ظهرت عليهم اعراض المرض النفسي (عوض، ١٩٨٩، ٨) فضلاً عن ذلك فإنه في حالة الافتقار للأمن الاجتماعي يتعرض المجتمع الى مشكلات عديدة تؤدي إلى تأخره وتعمل على تعطيل قدراته الذاتية وتحرمه من فرص التطور والتقدم، وذلك؛ لأنَّ نشاط الإنسان في ظل الافتقار للأمن الاجتماعي يكاد يتوقف بل يتعطل عن الإنتاج فينصرف تفكيره نحو توفير أمنه الفردي وحماية عائلته وبالتالي فإن البناء الاجتماعي للمجتمع يتعرض الى التفكك والتصدع وعدم القدرة على الاستمرار كياناً اجتماعياً فاعلاً. (باشي، ١٩٩٩، ٦٩).

والتفكك الاجتماعي هو المرحلة التي يفقد فيها المجتمع قدراته على فرض أنماطه السلوكية على أعضائه، وذلك يعني أن قيم ومعايير المجتمع قد فقدت قدرتها في التأثير على الأفراد، وغالباً ما يمر المجتمع بمثل هذه الحالات في المراحل الانتقالية أي مرحلة التغيير الثقافي الاجتماعي. وقد يكون التفكك أحد نتائج التغيير الاجتماعي السريع، ويترتب على ذلك ألا يكون هناك تحديد واضح للأدوار والمراكز، الأمر الذي يجعل كثيراً من الأشخاص في مواقف لا يستطيعون معها أن يحددوا أدوارهم ومراكزهم لعدم وجود أنماط سلوكية محددة. فالأفراد يقدمون على سلوك معين بحسب ما يحدده لهم الدور من ممارسات محددة متوقعة، كما أنهم يتوقعون سلوك غيرهم حسب مراكزهم و أدوارهم، لكن المجتمع الذي يمر في حالة تغير تختلط فيه المراكز والأدوار، ويصبح الأفراد فيه غير قادرين على تلمس أنماط السلوك المتوقع، فالناس في مدة زمنية محددة يقومون بأدوار ويشغلون

مراكز غير تلك التي اعدوا لها ولهذا يمكن القول ان حالة التفكك الاجتماعي من اخطر مهددات الأمن الاجتماعي بغض النظر عن نوع التفكك وشدته، فالمجتمع حين يفقد قدرته على ضبط عمل انظمتها وحركة افرادها سيكون حتماً مهدداً في أمنه (الكبيسي، ١٩٩٥، ٢٥ - ٢٨). والمعلم بوصفه موظفاً في الدولة وهو جزء من المجتمع ويمثل شريحة كبيرة في صفوف افرادها فهو يؤثر ويتأثر بما هو سائد في الوسط الاجتماعي من ضغوط وتغيرات معينة جعلته يعيش حالة من التناقض والصراع بين الطموحات والفرص المناسبة التي تحقق له تطلعه نحو مكانته الاجتماعية وتحسين وضعه الاقتصادي حيث دفعته تلك الظروف الى ممارسة بعض الأنماط السلوكية غير المرغوب فيها اجتماعياً المتمثلة بتغيير مثله وأخلاقياته من اجل إشباع حاجاته الأساسية إذ يترتب على هذا الوضع بعض الآثار السلبية مثل كثرة الرياء الوظيفي وتراجع قيم الحرص والأمانة والعمل المنتج، وكثرة النفاق الاجتماعي وازدياد مظاهر الرشوة والتزوير والاختلاس مما ينعكس سلباً على طبيعة الأداء الوظيفي وعلى المعايير الخلقية والاجتماعية للمعلم، أي أن هذه الضغوط أدت إلى إحداث تصدع في البناء النفسي والاجتماعي مما هياأ الفرص لقبول السلوك غير المرغوب فيه وولدّ وضعاً يسوده التفكك الخلفي والاجتماعي و أوجد حالة من عدم الطمأنينة والاستقرار في نفوس الافراد في المجتمع (محبوب، ١٩٩٢، ١٢٥).

ومما لا شك فيه أن تعرض المجتمع للعديد من الازمات والحروب والكوارث ادى الى احداث تفكك في العلاقات الاجتماعية والأنساق القيمية واختلاف المعايير الاجتماعية والأخلاقية مما أدى إلى خلق فرص وإيجاد مجال للتصادم وعدم التجانس وانعدام التوازن بين الموقف والسلوك. (مصطفى، ١٩٩٩، ١٠٣).

ومن الضروري أن نشير إلى أن للمعايير الخلقية دورها في القضاء على الظواهر السلوكية غير المرغوب فيها في المجتمع المتمثلة بالفوضى في الحياة الفردية والاجتماعية والنهي عن الفحشاء والمنكر وتوجيه سلوك الإنسان الوجهة السليمة لحمايته من الانحراف والالتزام بعادات المجتمع وتقاليد، حيث تؤدي المؤسسات الاجتماعية ومنها الاسرة والمدرسة ومؤسسة العمل واماكن العبادة مسؤولية ترسيخ وبلورة المثل الأخلاقية في المجتمع (الحسن، ١٩٩١، ٣٧٦). وتتحدد مشكلة البحث في ان الافتقار للأمن الاجتماعي يُعد مشكلة اجتماعية ونفسية كبيرة تنعكس على حالة الاستقرار والطمأنينة في المجتمع، إذ إنها تترك آثاراً واضحة على الوضع النفسي والاجتماعي للأفراد في المجتمع.

أهمية البحث:

يشغل موضوع الأمن موقعاً مهماً في مختلف النظم والمذاهب والشرائع لما له من أهمية كبرى في مختلف شؤون المجتمعات والافراد، فلولا الأمن لما قامت الحضارات ولما عبد الانسان الله عز وجل بخشية وسكون . فقد ورد لفظ الأمن في القرآن الكريم في آيات متعددة وفي معان تشير الى الاطمئنان والثوق وعدم الخوف كقوله تعالى : (الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوفٍ) سورة قريش الآية (٤) . والقرآن الكريم قدم غريزة الجوع على الخوف وهذا برهان على ان الامان من الخوف والشعور بالطمأنينة ينتج من خلال اشباع حاجات الفرد الغذائية ويبرهن ايضاً ان حاجة الفرد الغذائية تسبق حاجته النفسية، أي شعوره بالأمن والطمأنينة وذلك لان الطعام حاجة اساسية ملحة وضرورية ينبغي اشباعها وإلا هلك الفرد او تعقد نفسياً او أتجه نحو مسارات انحرافية وذلك ما يفقده الشعور الأمن والطمأنينة (البناء، ٢٠٠٣، ١٤) . اذن فالتحرر من الخوف أو الحاجة الى الأمن هو اول حاجة يسعى الانسان لتحقيقها او اشباعها بعد اشباعه لحاجاته البيولوجية الاساسية، فاذا لم يحقق الانسان حاجته الى الأمن استحال العالم كله في نظره الى عالم من الخوف والتهديد، ولن يستطيع عندها انجاز أي حاجة ذات مستوى اكثر ارتفاعاً كحاجات تحقيق الذات او حاجات المعرفة أو الحاجات الجمالية(المشهداني، ٢٠٠١، ٥-٦) . اما الاساس السيكولوجي للأمن فانه يمثل الشعور بالهدوء والطمأنينة والابتعاد عن القلق والاضطراب وهو شعور ضروري لحياة الفرد والمجتمع، ومن أهم وظائفه اطمئنان الفرد على نفسه وامواله وثقته باحترام حقوقه واحساسه بالعطف والمودة ممن يحيطون به (مذكور ، ١٩٧٥، ٦٦) وللأمن وظيفة رئيسة في المجتمع تتمثل في ضمان بقاء واستمرار مؤسساته على تحقيق اشباع الحاجات الاجتماعية والمجتمعية العديدة، لذلك نلاحظ اهتماماً عالمياً بأجهزة الأمن، إذ تعمل دول العالم كافة على توفير الموارد المالية والبشرية لهذه الاجهزة لكي تتمكن من الوفاء بوظيفتها الحيوية (عبدالله، ١٩٨٦، ٣٩٨) . وقد توسع مفهوم الأمن ليصبح اقرب الى مفهوم الأمن الشامل من ناحية العناصر والجوانب المتعددة التي يشتمل عليها بحيث لم يعد مقتصرًا على مواجهة كل ما يهدد حياة الافراد وممتلكاتهم او ما يهدد مؤسسات الدولة او الدولة نفسها، وهو الدور التقليدي للأجهزة الأمنية ، فقد اصبح يتضمن وجود عمل للأفراد وتأمين مستقبلهم وأسرههم ضد كل المخاطر والتهديدات بحيث تتوفر لدى الافراد داخل المجتمع كل متطلبات الحياة وخاصة الاساسية منها من مأوى وغذاء وصحة وتعليم وغير ذلك. (الحسني، ٢٠٠٠، ٤).

والذي يهمننا في هذا البحث هو الأمن الاجتماعي الذي يُعد من أكثر الموضوعات التي تحظى باهتمام المسؤولين والمواطنين لأنه يرتبط بشكل مباشر بحياة الانسان في حاضره ومستقبله، فضلاً عن إنه حاجة اجتماعية اساسية بل حق اساسي من حقوق الانسان بوصفه انساناً، كرمه الله بالعقل وميزه بالفكر والارادة ، وهي ايضاً حاجة نفسية يتحتم اشباعها كمقدمة لا غنى عنها لحياة انسانية بالمعنى الصحيح (الكبيسي، ١٩٩٥، ١٢٠). . والأمن الاجتماعي من وجهة نظر علماء الاجتماع هو سلامة المجتمع من الاخطار والتحديات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها في مرحلة من مراحل نموه وتطوره ونهضته . والأمن الاجتماعي يشير ايضاً الى انتماء الانسان الى جماعة والى تنظيم يحدد علاقاته وتفاعلاته ، لأن الفرد لا يمكن ان يعيش بمعزل عن الاخرين . لذا فان الأمن الاجتماعي حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند الى الاستقرار وتستمد مقوماتها من النظام الاجتماعي ، بمعنى ان تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي او تنظيم اجتماعي يشعر الافراد بالانتماء اليه لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل ويتحقق الأمر التوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تتدرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار . ومن الجدير بالذكر أن استتباب الأمن يساهم في الانصهار الاجتماعي الذي يساهم في إرساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب مع الإبقاء على الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدأ التنوع في إطار الوحدة وفي هذا للحرية واحترام لحق الإنسان في الاعتقاد والعبادة بما لا يؤثر على حقوق الآخرين في هذا السياق . فالأمن الاجتماعي يعني "سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة" في حين يرى فريق من علماء الاجتماع أن غياب أو تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي وان تفشي الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي، فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام، وبسط سيادة القانون لسلطة الأجهزة القضائية والتنفيذية، واستخدام القوة إن تطلب الأمر، ذلك لتطبيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم حيث ان الأمن مسؤولية اجتماعية ينبع من

مسؤولية الفرد تجاه نفسه وأسرته، فنشأت أعراف القبيلة وتقاليدها لتصبح جزءاً من القانون السائد. وتقع مسؤولية حفظ الأمن الاجتماعي أولاً على الأسرة، ذلك الكيان الذي له أهمية كبيرة في ترسيخ أسس وقواعد الأمن الاجتماعي بالاستناد الى التنظيم الاجتماعي الاسري، ولأن التنظيم الاجتماعي الاسري جزء من التنظيم الاجتماعي العام فان فاعلية ادائه لوظائفه تتعكس على التنظيم الاجتماعي العام بشكل ايجابي وبذلك يأخذ الأمن الاجتماعي بعده المجتمعي الواسع مع تأكيد حقيقة أن مسؤولية الأمن الاجتماعي لا تقع على عاتق الأسرة حسب، بل هي مسؤولية مشتركة بين كل مؤسسات المجتمع ونظمه، لكن الأسرة تبدو وكأنها البنية التحتية أو الاساسية التي تنهض عليها المؤسسات الأخرى. إذ إنه من خلال الأسرة تشبع الحاجات وتتسع وتعزز العلاقات وتكتسب القيم الدينية والمعايير السلوكية والاتجاهات السياسية والتربوية فضلاً عن قيم المواطنة وانماط التعامل مع الظواهر الحياتية المختلفة. وقد اكدت هذا (دراسة البناء عام ٢٠٠٣) التي اوضحت أن حصول كل فرد على ما يحتاجه من اشباعات نفسية عاطفية ترضي احاسيسه النفسية وبالتالي تقوي الشعور بالأمان والاطمئنان فتدفع بالفرد نحو تعزيز وتقوية انتمائه وروابطه بشبكة من العلاقات الاجتماعية في المجتمع(البناء، ٢٠٠٣، ٣٧٦-٣٧٧). لقد اكدت نتائج غالبية الدراسات والابحاث التي اجريت حول انحرافات الاحداث ان الجو الاسري المضطرب يعيق عملية التنشئة الاجتماعية السليمة وينتج افراداً مشكلين، لأن الافتقار للأمن والاستقرار في الأسرة يؤدي الى عدم مقدرتها على الاضطلاع بوظائفها خاصة في مجال عملية الضبط والرعاية والتوجيه للأفراد، اضافة الى إنه يخلق جواً تزداد فيه الكراهية والحقد والعداء مما يهيئ ظرفاً ومناخاً ملائمين لخلق العدوانية والميل نحو ممارسة العنف وارتكاب المخالفات رداً على الافتقار للأمن والاستقرار.

ففي دراسة (المشهداني عام ٢٠٠١) التي اشارت الى عمل الصببية المبكر وخطره على الأمن الاجتماعي من خلال هذا العمل المبكر الذي قد يعرض البعض منهم لحوادث العمل، أو أن يلقي بالبعض منهم في مهاوي الانحراف والجنوح مما يؤثر في كونهم اشخاصاً أسوياء في المجتمع، ويعرض شريحه منهم لتكون لقمة سائغة في ايدي المجرمين المحترفين، هذه الظروف مجتمعة من شأنها أن تؤثر في الصبي وفي الأسرة والمجتمع وبالتالي فإنها تهدد الأمن الاجتماعي متمثلاً بالجنوح والانحراف

والتفكك الأسري الذي قد تتعرض له بعض عوائل تلك الصببية (المشهداني، ٢٠٠١، ١٠). وحوالة الافتقار للأمن الاجتماعي في العراق مهما كانت درجة خطورتها هي في الواقع نتاج الحرب ضد العراق، ولهذا نستطيع القول ان ما اراده العدوانيون من حربهم ضد العراق هو خلق حالة من

الفوضى ، والفوضى هي اختلال في اداء الوظائف الاجتماعية من جراء فقدان اجهزة الدولة في السيطرة او نقصان في التوجيه او التنظيم مع ما ينتج عن ذلك من اوضاع متوترة (حمزة واخرون، ١٩٩٣، ٢٦). ومن بين هذه الوظائف الاجتماعية التي يمكن ان يحصل خلل في ادائها هي المسؤولية الاجتماعية التي تعد من الموضوعات المهمة في أي مجتمع من المجتمعات الانسانية ، وتزداد اهميتها بزيادة درجة التنظيم الاجتماعي في هذه المجتمعات ، حيث يتطلب ذلك تشريعات خاصة لضبط الوان النشاط الانساني في المجتمع وخاصة عندما يكون هذا النشاط ذا صبغة اجتماعية او اخلاقية او أي نشاط اخر مرتبط بالفعل الانساني داخل المجتمع (الخالدة، ١٩٨٧، ١٢٦). وتعد المسؤولية الاجتماعية ايضاً قضية حيوية لارتباطها بمهمة تحديد الافعال والممارسات الانسانية، وما يترتب على افعال الانسان من نتائج ايجابية او سلبية داخل الكيان الاجتماعي . ولهذا فان تربية الفرد على تحمل مسؤولياته تجاه ما يصدر عنه من اقوال وافعال يعد مسالة في غاية الاهمية لتنظيم الحياة داخل المجتمع الانساني (الخالدة، ١٩٨٧، ١٢٧). ومن الممكن أن يدرّب المجتمع ابناءه على المسؤولية الاجتماعية لكي يقوموا بأدوارهم كما ينبغي في المجتمع، ابتداءً من الاسرة، فالمجتمع المحلي، فالأمة وحتى المجتمع الانساني الكبير ، وذلك بوضع برامج تربوية خاصة والتأكيد على البرامج التي تتعلق بالعلاقات بين الفرد والمجتمع. بالإضافة الى ما تقدم فان هناك من يعتقد بأن ممارسة المسؤولية الاجتماعية او التخلي عنها يرتبط بشخصية الفرد من حيث كونها سوية او غير سوية . أن الشخص الذي يشعر بالمسؤولية الاجتماعية يستطيع ان يتحكم في رغباته ويكون قادراً على تأجيل اشباع بعض حاجاته، وان يتنازل عن بعض رغباته الآتية لكي يتمكن من السيطرة على سلوكه ويتمكن من ادراك عواقب افعاله فيستحضر في ذهنه كل النتائج المحتملة التي تترتب على سلوكه في المستقبل. وقد يتصف الشخص ذو المسؤولية الاجتماعية ببعض خصائص الشخصية التي تميزه عن غيره ، وهي قدرته على ان يبذل جهداً، ويعطي وقتاً ويمنح فرصاً، فمثل هذا الشخص يمكن أن يسهم في خدمة المجتمع بما يستطيع ويعمل على تقدمه ويساهم في تحقيق السعادة لأكثر عدد من الناس ويعمل على توعية افراد المجتمع الذي يعيش فيه لكي يؤدي كل فرد واجبه ويتحمل مسؤولياته المختلفة على اكمل وجه (الدليمي ، ١٩٨٩ ، ٢٧). وانطلاقاً مما تقدم تبرز اهمية البحث الحالي بما يأتي :-

١- نظراً لتعرض المجتمع العراقي لحروب عدة جعلت منه مجتمعاً يعاني من حالة افتقار للأمن الاجتماعي الذي يُعد مشكلة اجتماعية كبيرة تؤثر على اداء مهامه ومسؤولياته اليومية ، لذا كان لا بد من الخوض في مثل هذا الموضوع .

٢- بما أن حالة الافتقار للأمن الاجتماعي التي يعاني منها المجتمع العراقي تؤثر بشكل أو بآخر في الأداء الوظيفي للأفراد وعلى صحتهم النفسية ،لذا كان من الاهمية الخوض في مثل هذا الموضوع.

٣- قلة الدراسات العلمية التطبيقية على الصعيدين العربي والعراقي باستثناء عدد من الدراسات الوصفية النظرية مثل (دراسة حردان ١٩٩٥) عن دور المواطنين في تحقيق الأمن الاجتماعي و(دراسة الكبيسي ١٩٩٥) عن دور الأمن الاجتماعي في تحصين وتماسك المجتمع العراقي و(دراسة المشهداني ٢٠٠١) عن عمل الصبية المبكر وخطره على الأمن الاجتماعي و(دراسة البناء ٢٠٠٣) عن دور العائلة في تحقيق الأمن الاجتماعي. فضلاً عن ذلك فان دراسة الأمن الاجتماعي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى افراد المجتمع بصورة عامة والمعلمين والمعلمات بصورة خاصة يعد امراً في غاية الاهمية لغرض الوقوف على العوامل والظروف التي تؤثر في مستوى تلك المسؤولية لديهم ، ذلك لان بلدنا يسعى الى تحقيق خطوات واسعة من التطور والبناء في مختلف نواحي الحياة وخاصة بعد ان وضعت الحروب أوزارها واتجه البلد نحو البناء الشامل، حيث يعد الأمن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية ركيزتين اساسيتين في بناء المجتمع في هذه المرحلة المهمة لأنه لا يمكن لأي مجتمع مهما كان ان يعيش وينهض ويتطور دون أن ينعم بهما.

أهداف البحث

يستهدف البحث الحالي التعرف على :-

- ١- مستوى الأمن الاجتماعي لدى المعلمين والمعلمات من خلال مقياس أُعد لهذا الغرض .
- ٢- مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى المعلمين والمعلمات من خلال مقياس أُعد لهذا الغرض .
- ٣- العلاقة الارتباطية بين الأمن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى المعلمين والمعلمات .

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على المعلمين والمعلمات للمدارس الابتدائية الواقعة ضمن الرقعة الجغرافية في منطقة الأمين/حي المعلمين التابعة لمديرية الرصافة الثانية/ بغداد واشتمل معلمين ومعلمات لست مدارس ابتدائية للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣.

تحديد المصطلحات:

أولاً- الأمن الاجتماعي. وعرفه كل من :

- (الحسن، ١٩٩٠): سلامة المجتمع من الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها في حقبة من حقب تطوره ونموه أو الحفاظ على بنية المجتمع ومؤسساته من

التصدع والتناقص والجمود التي قد يصيبها بفعل قوى هدامة لعملية النهوض الحضاري والارتقاء الاجتماعي. (الحسن، ١٩٩٠: ٥٩).

- (حافظ، ٢٠٠١): توفير الشعور العالي للأفراد والجماعات بالاستقرار والطمأنينة وإبعاد شبح الخطر المميت عنهم والمتمثل بخطر التلوث والحروب والتجسس والإرهاب. (حافظ، ٢٠٠١: ٣١) ومن خلال ما تقدم من تعريفات يمكن للباحثة ان تعرف الأمن الاجتماعي أنه السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والاضطهاد والحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء في المنازل أو أماكن العمل في المجتمعات المحيطة وهذه التهديدات يمكن أن توجد على الجميع مستويات الدخل هو توفير الحماية اللازمة للفرد والمجتمع من المخاطر التي قد تواجههم بهدف تمكينهم من إشباع حاجاتهم البيولوجية والنفسية وتحقيق الشعور بالسكينة العامة.

- التعريف الإجرائي: هو الدرجة التي يحصل عليها المجيب على فقرات المقياسين.
ثانياً- المسؤولية الاجتماعية:

- تعريف (الجبوري، ١٩٩٦): الالتزام الذاتي والفعلي للفرد اتجاه الجماعة وما ينطوي عليه من اهتمام بها والمشاركة معها في إنجاز عمل ما مع الإحساس بحاجات الجماعة والجماعات الأخرى التي ينتمي إليها. (الجبوري، ١٩٩٦: ٢٩)

- تعريف (الجنابي، ١٩٩٨): مسؤولية الفرد الذاتي عن الجماعة والالتزام الفعلي بقيمتها ومعاييرها والاهتمام بها والعمل على فهم مشكلاتها والإحساس بحاجاتها ومشاركتها في إنجاز مهامها. (الجنابي، ١٩٩٨: ١٧)

- تعريف (حيدر، ١٩٩٨): مستوى أداء الفرد لأدواره الاجتماعية المتعددة وواجباته ومسؤولياته والسيطرة على ذاته وإحساسه بالانتماء للجماعة ولقيمتها وتقاليدها وتحمل الأعباء والضغط النفسية. (حيدر، ١٩٩٨: ١٥).

- من خلال ما تقدم من تعريفات يمكن للباحثة ان تعرف المسؤولية الاجتماعية أنها إحساس الفرد بالفاعلية والنشاط وأداء الواجبات الاجتماعية المختلفة والتزامه بالقيم والمعايير الاجتماعية الموجودة في المجتمع وتحمله للمسؤوليات الاجتماعية وإحساسه بهويته وقدرته على المشاركة في الأحداث والمواقف التي تدور حوله ومدى انتمائه لوطنه الذي يعيش فيه وحرصه على الدفاع عنه.
- التعريف الإجرائي: هو الدرجة التي يحصل عليها المجيب عن فقرات المقياسين .

الإطار النظري:

١ - النظريات السلوكية:

أكد بافلوف صاحب نظرية التعلم الشرطي التقليدي التي ينظر فيها إلى أن السلوك ما هو إلا استجابة لمنبهات متعددة موجودة في البيئة ، وطبقاً لمبدأ الاقتران الشرطي يتعلم الفرد سلوكيات مرغوب فيها اجتماعياً وأخرى غير مرغوب فيها (Fontana، 1981 p. ٥٩). وبذلك فإن وجهة النظر السلوكية تتجسد في التعلم الذي يعد المنطلق الأساس لفهم وتفسير السلوك الانساني بما يصاحبه من فكر وعاطفة (العظماوي، ١٩٨٤، ١٦٧، ١٦٨) بمعنى آخر يعتقد السلوكيون أن الشعور بالأمن الاجتماعي وتحمل المسؤولية الاجتماعية يتم من خلال اكتساب الفرد عادات مناسبة تساعد على التعامل مع الآخرين ومواجهة المواقف الصعبة والتوافق مع البيئة وإداء ادواره ومسؤولياته الاجتماعية بالشكل المطلوب ، كما يرون في الانسان تنظيمًا لعدد من وحدات صغيرة تمثل كل منها ارتباطاً بين (مثير واستجابة) (Alberto، 1986، p.84) وطبقاً لوجهة نظر الاتجاه السلوكي فإن الباحثة ترى ان حالة الافتقار للأمن الاجتماعي المعبر عنها بالقلق والخوف والانحراف التي يعاني منها مجتمعنا العراقي ما هي الا سلوكيات غير مرغوب فيها اجتماعياً لعدد من المنبهات او التعزيزات الخاطئة في المجتمع والمتمثلة بتعرض المجتمع لسنوات عديدة للحروب وما نجم عنها من تغير قيمي خطير فضلاً عما يعانيه المجتمع من ضغوط حياتيه مختلفة متمثلة بالفقر والبطالة وممارسة اعمال العنف والارهاب ضد ابناء المجتمع ، وما الى ذلك من الضغوط جعلته يدرك الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه بشكل إيجابي وان يواجه الضغوط والمواقف ويتكيف معها بحيث يصبح بإمكانه أن يؤدي مسؤولياته الاجتماعية بالشكل المطلوب.

٢ - النظريات التحليلية النفسية:

اعطت اهتماماً كبيراً للعوامل البيئية في تأثيرها على نمو شخصية الانسان . فالبيئة الاسرية والتركيب الاجتماعي لهما اهمية كبيرة في نمو شخصية الانسان . وعليه فان العوامل المؤثرة في هذه البيئة كالتحكم والسيطرة والاهمال وعدم احترام حاجات الانسان يمكن ان تؤدي الى الشعور بنقص الأمن الاجتماعي (غنيم، ١٩٧٣، ٦١٤)، اذ ان الحاجة الى الأمن الاجتماعي في نظر هورني من اهم القوى الدافعة للسلوك البشري وهي اكثر اهمية من القوى البيولوجية (Arndt (1974, p. 159) ، لذا فان عدم شعور الانسان بالأمن الاجتماعي نتيجة سوء التنشئة الاجتماعية يؤدي بالإنسان الى محاولة استعادة الأمن والطمأنينة بإحدى الاساليب الآتية :-

أ- التحرك نحو الناس

ب- التحرك ضد الناس

ت- التحرك بعيداً عن الناس (زهرا، ١٩٧٧، ٢٣١)

وترى هورني ان التحرك نحو الناس يكمن في قدرة الانسان على اقامة علاقات اجتماعية مع الاخرين في المجتمع لأنه لا يمكن أن يعيش حياته بأمان واستقرار بعيداً عن اطار المجتمع الذي يعيش فيه ، فضلاً عن ذلك فان التفاعل الاجتماعي مع الاخرين يُكسب الانسان الاحساس بقيمته وقدرته على مواجهة ضغوط الحياة ومشكلاتها التي تكسبه قيمة الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية ، وهنا تؤيد هورني فكرة التفاعل الاجتماعي التي جاء بها أدلر لما لها من اهمية كبيرة في تنمية وتطوير شخصية الانسان وقدرته على تكوين ذاته - اما التحرك ضد الناس او بعيداً عنهم فهي ترى إنه يمثل الابتعاد والعزلة عن الاخرين وبالتالي تؤدي الى ضياع فرص المبادرة من الانسان وهذا هو مظهر من مظاهر نقص الشعور بالمسؤولية الاجتماعية(الهيبي، ١٢٥، ١٩٨٥). كما يعتقد سوليفان إن بإمكاننا التغيير والتكيف مع الواقع مثلما بإمكاننا تغير انفسنا، بمعنى ان شعورنا بالمسؤولية الاجتماعية هو الذي يحكم هذا التغيير ويحدد مساراته على اساس الايمان بأهمية الفرد ودوره في المجتمع واهمية المجتمع في رعاية الفرد وتحقيق حاجاته من اجل صالح الفرد والمجتمع (شلتر، ١٩٨٣، ١٣٥-١٤٩). وطبقاً لوجهة النظر التحليلية النفسية فان الباحثة ترى أن المجتمع العراقي لكي يعيش حياته بأمان واستقرار اجتماعي لا بد من استخدامه الاسلوب الصحيح والسليم القائم على اساس التعاون والتفاعل الاجتماعي بين افراده في مواجهة الضغوط والازمات الاجتماعية التي يتعرض لها لان استخدام هذا الاسلوب يكسب المجتمع الثقة الكافية بقدراته وامكانياته في التحرر من التهديدات ومخاطرها وبالتالي قدرته على اداء مسؤولياته الاجتماعية اتجاه افراده لتحقيق الأمن الاجتماعي .

٤- النظريات الانسانية:

يهتم هذا الاتجاه بوصف أنشطة الانسان من وجهة نظر الانسان نفسه وضرورة الوثوق بقدرته على تنمية نفسه وتحقيق صيرورتها (جابر، ١٩٨٢، ٥٠-٥١). كما تميز الاتجاه الانساني باهتمامه بالجانب الروحي فضلاً عن الجوانب الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية معتبرين الانسان مالكا للإرادة والجهد الذي يكفي لنموه وتحقيق ذاته ،وان الصفة الاساسية للإنسانية هي ضرورة احترام الانسان (العاني ، ١٩٨٩ ، ٩١-١٠٣) كما يرى ماسلو إن عملية فهم السلوك الانساني وتعديله تعتمد على ان لكل سلوك هدفاً تقابله حاجات نفسية موجودة لدى الفرد ، وان اشباع هذه الحاجات النفسية يحقق التوازن لشخصية الفرد وسلامته النفسية فاذا تعرض الفرد الى الحرمان من

اشباع حاجاته النفسية فسيؤدي شعوره الى عدم الأمن والاستقرار وبالتالي عدم قدرته على تحمل المسؤولية الاجتماعية (الزهيري، ١٩٩٩، ٤٨).

أما روجرز؛ فإنه يرى أن الانسان بطبيعته كائن عقلائي واجتماعي وواقعي لذلك فان استجابته للمثيرات البيئية تتحدد تبعا لمجاله الظاهري (أي مدركاته الشعورية والخبرات التي حولها الى صور رمزية) لذلك فالاستجابة هنا قد تأتي بحسب ما يدركه الفرد وليس بالضرورة كما هي في الواقع. ويعتقد روجرز انه قد يحصل تشويه في الترميز بمعنى أن تأخذ بعض الخبرات صوراً رمزية مشوهة وينسحب عليها سلوك غير مناسب، إذ إن سعة الاختلاف بين الذات المدركة (المجال الظاهري) والواقع الخارجي تؤدي الى احساس الفرد بأنه مهدد (عدم الشعور بالأمن) الأمر الذي يدفعه للاستعانة بميكانيزمات الدفاع وينحو سلوكه نحو التزمت والشعور بالقلق والتهديد (دافيدوف، ١٩٨٨، ٥٩٦-٥٩٨) وطبقاً لوجهة نظر الاتجاه الانساني فان الباحثة ترى أن المجتمع العراقي لكي يعيش حياة آمنة مستقرة لابد من تحقيق افراده لذواتهم من خلال الحب والاحترام المتبادل فيما بينهم والذي يؤدي بدوره الى تنمية قدراتهم وقابلياتهم بشكل متكامل نفسياً واجتماعياً، لان التكامل النفسي والاجتماعي لا ينتج الا بعد أن يحقق جميع افراد المجتمع ذواتهم ويؤكدوا قدراتهم وامكانياتهم وهذا ما يشعروهم بتحمل المسؤولية الاجتماعية اتجاه انفسهم ومجتمعهم الذي يعيشون فيه.

٥. نظرية الضغوط العائلية وعوامل التخفيف منها:

تم وضع هذه النظرية من قبل العالم (هل) والتي ادلت بطبيعة الضغوط التي تواجهها العائلة وافرادها، مفادها ان مجموعة الضغوط المفاجئة الحدوث في تراكمها واستمرارها يؤدي الى خلق ازمت عائلية مثل الازمت النفسية والعاطفية والازمت الفسيولوجية، وتؤدي ايضا الى خلق العنف المنزلي وتوتر العلاقات الاجتماعية وسوء التعامل والإهمال.

(Hill & Mccubin 1983 ,p.139),(Hill , 1949 , p112)

الدراسات التي تناولت الأمن الاجتماعي:

١- دراسة حران/ ١٩٩٥: اجريت هذه الدراسة في العراق، وقد هدفت الى تعرف دور المواطنين في تحقيق الأمن الاجتماعي، وتوضيح اهم العوامل التي تدعم الأمن الاجتماعي والعوامل التي تهدده بهدف التوصل الى معالجات مناسبة. وقد تناولت الدراسة مجموعة من العوامل التي تدعم الأمن الاجتماعي وهي اشباع الحاجات والتربية ورسائل الضبط الاجتماعي. وفيما يتعلق بالحاجات المادية والاجتماعية والروحية، فقد اكدت الدراسة ضرورة اشباعها لان ذلك يوفر للأفراد الشعور بالأمن والطمأنينة. وقد اكدت الدراسة فاعلية المؤسسات التعليمية والثقافية في التربية وتعميق

الوعي الاجتماعي لدى الافراد ليتمكنوا من مواجهة التهديدات والمشكلات التي تعترضهم ، أي تزويدهم بحصانة معرفية تجنبهم الانحراف . وقد اوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- إن تحقيق الأمن الاجتماعي يستند الى التعاون بين الافراد ورجال الشرطة مما ينتج عن ذلك انخفاض في معدلات الانحراف والجريمة وتسود حالة من الأمن والطمأنينة فيصرف الافراد نحو نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية .
 - إن تحقيق الأمن الاجتماعي يعتمد على وجود الأنظمة والقوانين التي تحمي الافراد وتحقق العدل والمساواة .
 - إن الأمن الاجتماعي يستند الى طبيعة الأنماط السلوكية السائدة في المجتمع فاذا كانت انماطاً سلوكية سوية فذلك يحقق الأمن والطمأنينة وبالعكس .(حردان ، ١٩٩٥ ، ١-٢).
- الدراسات التي تناولت المسؤولية الاجتماعية:**

١- دراسة الدليمي عام ١٩٨٩: اجريت هذه الدراسة في العراق ، وقد هدفت الى قياس المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة في مرحلة ما بعد الحرب ، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق مقياس الدليمي ١٩٨٩ للمسؤولية الاجتماعية على عينة من طلبة كليات الآداب والقانون والفنون الجميلة والطب والعلوم والزراعة في جامعة بغداد ، بلغ عددها (٦٠٠) طالب وطالبة ، موزعين بالتساوي بواقع (١٠٠) طالب وطالبة من كل كلية ، وبعد معالجة البيانات احصائياً باستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين وتحليل التباين التائي . توصلت نتائج الدراسة الى ارتفاع درجات المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة بشكل نسبي وليس مطلقاً (الدليمي ، ١٩٨٩ ، ٩٨).

إجراءات البحث:

أولاً- مجتمع البحث: يتألف مجتمع البحث من أعضاء الهيئات التعليمية لعدد من المدارس الابتدائية التابعة لمديرية الرصافة الثانية، في بغداد للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ والبالغ عددهم (١٨٠) معلماً ومعلمة

ثانياً- عينة البحث

تم اختيار عينة البحث من معلمي ومعلمات (٦) مدارس ابتدائية تابعة لمديرية الرصافة الثانية/بغداد وتم اختيار (٦٠) معلماً ومعلمة وموزعين بشكل متساوٍ بواقع (١٠) معلمين معلمات من كل مدرسة اختياراً عشوائياً وكما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (١)

مجتمع البحث من حيث اسم المدرسة واعداد العينات

العدد	اسم المدرسة	ت
١٠	مدرسة بيادر الخير الابتدائية للبنين	
١٠	الغد الأفضل الابتدائية للبنين	
١٠	أنطاكية الابتدائية للبنين	
١٠	السراج المنير الابتدائية للبنات	
١٠	الحكمة الابتدائية للبنات	
١٠	الأقمار الابتدائية للبنات	
٦٠	المجموع	

ثالثاً/ أدوات البحث:

أ- مقياس الأمن الاجتماعي:

وبعد أن قامت الباحثة بالاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت مقياس الأمن الاجتماعي ، تبنت الباحثة مقياس الامن الاجتماعي المعد من قبل (بشرى الطائي، ٢٠٠٦) الذي يتكون من ٣٥ فقرة تمثل المواقف اليومية والاجتماعية المختلفة التي تصادف المعلمين والمعلمات. أما بدائل الإجابة؛ فقد تم وضع خمسة بدائل أمام كل فقرة وقد طبقت البدائل على المقياسين (الأمن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية) وكما هو مبين في الجدول (٢).

الجدول (٢)

تنطبق عليّ قليلاً جداً	تنطبق عليّ بدرجة قليلة	تنطبق عليّ بدرجة متوسطة	تنطبق عليّ بدرجة كبيرة	تنطبق عليّ بدرجة كبيرة جداً

ب- مقياس المسؤولية الاجتماعية:

قامت الباحثة بالاطلاع على الادبيات والدراسات السابقة وتبنت مقياس المسؤولية الاجتماعية المعد من قبل (بشرى الطائي، ٢٠٠٦) والذي يتكون من (٤٠) فقرة منها إيجابية وسلبية.

رابعاً/ تطبيق أدواتي البحث:

تم تطبيق المقياسين بوقت واحد على أفراد عينة البحث ولمدة (٢٥) يوماً وبالبالغ عددهم (٦٠) معلماً ومعلمة تم اختيارهم من (٦) مدارس ابتدائية تابعة لمديرية الرصافة الثانية في بغداد.

تصحيح المقياسين:

تم تصحيح المقياسين بحيث كانت تعطى الدرجات للاستجابة على الفقرات الإيجابية والسلبية للمقياسين على ضوء اختيارات المعلمين والمعلمات لأحد البدائل كما مبين في الجدول (٣):

الجدول (٣)

توزيع الأوزان على بدائل الإجابة على المقياسين

الفقرات	البدائل				
	تنطبق عليّ بدرجة كبيرة جداً	تنطبق عليّ بدرجة كبيرة	تنطبق عليّ بدرجة متوسطة	تنطبق عليّ بدرجة قليلة	تنطبق عليّ قليلة جداً
الإيجابية	٥	٤	٣	٢	١
السلبية	١	٢	٣	٤	٥

مؤشرات صدق المقياسين (الصدق الظاهري):

يشير هذا النوع من الصدق إلى الدرجة التي يقيس بها المقياس ما صمم لقياسه. (Fanagy & Higgin, 1989: P.27) أن الصدق يعني صلاحية الأداة وتطبيقها على عينة البحث والاختبار الصادق هو ذلك الاختبار القادر على قياس السمة أو الظاهرة التي وضع من أجلها. وقد تم التحقق من صدق المقياسين (الأمن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية) وذلك بعرضهما على مجموعة من المحكمين والخبراء والمختصين في قسم العلوم التربوية والنفسية ، وقد اتفق الخبراء بشأن صلاحية المقياسين .

ثبات المقياسين:

الثبات: هو الاتساق في نتائج المقياس. (Marchal, 1972: P.104)

والمقياس الثابت هو المقياس الموثوق به الذي يمكن الاعتماد عليه. (Kertinger, 1973: P.425) ويمكن التحقق من ذلك إذا كانت فقرات المقياس تقيس السمة نفسها واستقرارها وقد تحققت الباحثة من ثبات المقياس بطريقة إعادة الاختبار حيث تم تطبيقه على عينة الثبات (٢٠) معلماً ومعلمة. ثم أعاد تطبيق المقياس عليهم بعد مرور (١٥) يوماً وباستخدام معامل ارتباط بيرسون وقد بلغ ثبات المقياس للأمن الاجتماعي والبالغة (٠,٨٤) ودرجة ثبات المسؤولية الاجتماعية والبالغة (٠,٨١).

الوسائل الإحصائية:

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لإيجاد معامل ثبات اداتي البحث ، والاختبار التائي لعينة واحدة.

عرض النتائج ومناقشتها:

الهدف الأول: (التعرف بالأمن الاجتماعي لدى المعلمين والمعلمات)

لغرض تحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بحساب متوسط درجات المعلمين على مقياس الأمن الاجتماعي وقد بلغ (١٩٦,٤) وبانحراف معياري قدره (١٤,٦٢) .
بمقارنة هذا المتوسط بالمتوسط الفرضي للمقياس والبالغ (١٠٥) درجة وباستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة تبين ان القيمة التائية المحسوبة بلغت (٤٨,٦٢) درجة اكبر من القيمة الجدولية والبالغة (٢) درجة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وهي ذات دلالة إحصائية ، مما يشير إلى ان المعلمين يتصفون بمستوى عالٍ بالشعور بالأمن الاجتماعي وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة (حردان ١٩٩٥) والجدول (٤) يوضح ذلك.

الجدول (٤)

المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي للمعلمين على مقياس الأمن الاجتماعي

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية		مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
				المحسوبة	الجدولية		
٦٠	١٩٦,٤	١٤,٦٢	١٠٥	٤٨,٦٢	٢	٠,٠٥	دالة

الهدف الثاني: (التعرف بالمسؤولية الاجتماعية لدى المعلمين والمعلمات)

لغرض تحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بحساب متوسط درجات المعلمين على مقياس المسؤولية الاجتماعية وقد بلغ (١٨٠,٦٥) وبانحراف معياري قدره (١٦,٣٦) .
بمقارنة هذا المتوسط بالمتوسط الفرضي للمقياس والبالغ (١٢٠) درجة عند مستوى (٠,٠٥) وباستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة تبين أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (٢٨,٧٤) درجة وهي اكبر من القيمة الجدولية البالغة (٢) درجة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وهي ذات دلالة إحصائية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المعلمين والمعلمات ما زالوا يمتلكون مناعة نفسية قوية ساعدتهم على الاحتفاظ بهذا المستوى المرتفع من الشعور بتحمل المسؤولية بالرغم من الظروف الصعبة التي احاطت بهم وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الدليمي، ١٩٨٩) والجدول (٥) يوضح ذلك.

الجدول (٥)

المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي للمعلمين على مقياس المسؤولية الاجتماعية

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية		مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
				المحسوبة	الجدولية		
٦٠	١٨٠,٦٥	١٦,٣٦	١٢٠	٢٨,٧٤	٢	٠,٠٥	دالة

الهدف الثالث: (التعرف بالعلاقة الارتباطية بين الأمن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى المعلمين والمعلمات)

للتعرف بطبيعة العلاقة بين الأمن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى المعلمين قامت الباحثة بتطبيق معامل ارتباط بيرسون بين متغيري البحث وقد بلغ معامل الارتباط (بيرسون) (٠,٦٩) درجة وباستخدام معادلة الاختبار التائي لاختبار دلالة معامل الارتباط تبين ان القيمة التائية المحسوبة للأمن الاجتماعي قد بلغت (٤٨,٦٢) درجة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥). وبلغت القيمة التائية المحسوبة للمسؤولية الاجتماعية كانت (٢٨,٧٤) درجة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥). مما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية بين الأمن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية عند المعلمين والمعلمات وقد تبين من خلال النتائج أيضاً التي توصل إليها البحث الحالي أن هناك علاقة بين الأمن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى المعلمين والمعلمات الذين يمثلون إحدى الشرائح المهمة في المجتمع الذي تعرض لمختلف الضغوط والأزمات والحروب لسنوات عديدة. فهو استطاع أن يحصن نفسه بجملة من العوامل الوقائية. كما تمت الإشارة إليها في الإطار النظري المعتمد وهي إدراكه الإيجابي للواقع الذي يعيش فيه وتكيفه معه فضلاً عن شعوره بالانتماء للمؤسسة التربوية التي يعمل فيها دوره الفاعل في إقامة علاقات اجتماعية طيبة مع الآخرين سواء في مدرسته أو في المجتمع والتزامه الخلفي في أداء الواجبات جعلته يواجه هذه الضغوط والأزمات ويثبت قدرته على تحمل المسؤولية الاجتماعية على جميع الأصعدة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (البناء، ٢٠٠٣) .

الاستنتاجات:

- ١- يتمتع معلمو ومعلمات المدارس الست (بيادر الخير للبنين، الأعمار للبنات، والسراج المنير للبنات، الحكمة للبنات، انطاكية للبنين، الغد الأفضل للبنين) بالشعور بالأمن الاجتماعي.
- ٢- يتصف المعلمون والمعلمات لهذه المدارس (عينة الدراسة) بصورة عامة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه شعبهم ووطنهم.
- ٣- توجد علاقة ارتباطية إيجابية دالة بين الأمن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية.

التوصيات:

توصي الباحثة من خلال النتائج التي توصلت إليها بما يأتي:

- ١- تأكيد أهمية الأمن الاجتماعي وأثره في سلوك المعلمين والمعلمات وعطائهم التدريسي.
- ٢- إقامة الندوات والحلقات الدراسية في المدارس لمناقشة هذا الموضوع (الأمن الاجتماعي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية) من قبل وزارة التربية.
- ٣- الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعموم أفراد المجتمع وبشكل خاص شريحة المعلمين والعمل على رفع مستواهم في كافة المجالات مما يؤدي بالمحصلة النهائية إلى إسهامهم الفاعل في بناء الوطن وتعزيز أمنه.

المقترحات:

- ١- إجراء دراسة تستهدف البحث عن العلاقة بين الأمن الاجتماعي وخصائص الشخصية.
- ٢- إجراء دراسة تستهدف التعرف على مستوى الأمن الاجتماعي لدى شرائح اجتماعية أخرى.
- ٣- إجراء دراسة تستهدف البحث عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتقدير الذات.
- ٤- إجراء دراسة تستهدف البحث عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي.

المصادر:

- ١) باشي، ممتاز رؤوف امين قصاب (١٩٩٩): اثر الجريمة على الامن الوطني، بغداد، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني.
- ٢) البناء، ذكرى جميل (٢٠٠٣): العائلة والامن الاجتماعي (اطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة بغداد، كلية الآداب.
- ٣) جابر، جابر عبد الحميد (١٩٨٢): سيكولوجية التعلم ونظريات التعلم، الطبعة (٦) ، القاهرة، دار النهضة العربية.
- ٤) الجبوري، حميد طه سالم (١٩٩٦): المسؤولية الاجتماعية لدى ابناء الريف والمدينة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب.
- ٥) الجبوري، دهام محمود علي (١٩٩٨): الامن الاجتماعي (تصورات سوسولوجية اولية)، بغداد ، المجلة العراقية للعلوم الاجتماعية، العدد (٩).
- ٦) الجنابي، صاحب عبد مرزوك (١٩٩٨): المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بفاعلية المرشد التربوي في العراق (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية.
- ٧) حافظ، محمود علي (٢٠٠١): فرص وتحديات الامن الاجتماعي في المجتمع العربي، الحلقة النقاشية (١١)، الطبعة (١)، الكويت، الديوان الاميري، مكتب الانماء الاجتماعي.
- ٨) حردان، علي مشعل (١٩٩٥): دور المواطنين في تحقيق الامن الاجتماعي، بغداد، وزارة الداخلية، المعهد العالي للتطوير الامني والاداري.
- ٩) الحسن، احسان محمد (١٩٩٠): الامن الاجتماعي العربي، مجلة النفط والتنمية، العدد (٥)، بغداد، دار الثورة للصحافة والنشر.
- ١٠) الحسن، احسان محمد (١٩٩١): رواد الفكر الاجتماعي، بغداد، جامعة بغداد.
- ١١) الحسيني، عبد المنعم (٢٠٠٠): الأمن والتنمية، انطباعات اولية بين الامن والتنمية.
- ١٢) حمزة، كريم محمد والجبوري دهام محمود علي (١٩٩٣): الامن الاجتماعي في العراق (دراسة اسطلاحية)، جامعة بغداد، كلية الآداب.
- ١٣) حيدر، احمد سيف (١٩٩٨): اثر برنامج ارشادي جمعي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب جامعة صنعاء (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية .
- ١٤) الخوالدة، محمد محمود (١٩٨٧): مفهوم المسؤولية الاجتماعية عند الشباب الجامعي في المجتمع الاردني، جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الانسانية، العدد (٢٦).

- ١٥) دافيدوف، لندال (١٩٨٨): مدخل علم النفس، ترجمة سيد الطواب وآخرون، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مكتبة التحرير.
- ١٦) الدليمي، حسن حمود ابراهيم (١٩٨٩): قياس المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة في مرحلة ما بعد الحرب (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب.
- ١٧) زهران، حامد عبد السلام (١٩٧٧): علم النفس الاجتماعي، الطبعة (٥)، القاهرة، عالم الكتب.
- ١٨) الزهيرى، ندى رحيم (١٩٩٩): اساسيات التنشئة الاجتماعية في دور الدولة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات.
- ١٩) شلتز، داو (١٩٨٣): نظريات الشخصية. ترجمة حمد دلي الكربولي وعبد الرحمن القيسي، بغداد، مطبعة جامعة بغداد.
- ٢٠) العاني، نزار محمد سعيد (١٩٨٩): اضواء على الشخصية الانسانية، بغداد، دار الشؤون الثقافية.
- ٢١) عبد الله، إمام احمد محمد (١٩٨٦): الأمن والعلاقات الانسانية، مجلة الأمن والحياة، العدد (٣٦)، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- ٢٢) العظماوي، ابراهيم كاظم (١٩٨٤): مبادئ الطب النفسي، الطبعة (١)، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر.
- ٢٣) عوض، عباس محمود (١٩٨٩): الموجز في الصحة النفسية، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- ٢٤) غنيم، سيد محمد (١٩٧٣): سيكولوجية الشخصية ومحدداتها وقياسها ونظرياتها، القاهرة، مطبعة دار النهضة العربية.
- ٢٥) الكبيسي، احمد فرحان جمعة (١٩٩٥): الامن الاجتماعي ودوره في تحصين وتماسك المجتمع العراقي (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب.
- ٢٦) محجوب، عطية فؤاد (١٩٩٢): مبادئ علم الاجتماع، الطبعة (١)، جامعة عمر المختار، البيضاء.
- ٢٧) مذكور، ابراهيم (١٩٧٥): معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٢٨) المشهداني، فهيمة كريم رزيح (٢٠٠١): مظاهر عمل الصبية المبكر ومخاطرها على الأمن الاجتماعي (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، جامعة بغداد، كلية الآداب.
- ٢٩) مصطفى، عدنان ياسين (١٩٩٩): السلوك المنحرف في ظروف الأزمات، مجلة بيت الحكمة، العدد (٣١)، بغداد، مطبعة اليرموك.
- ٣٠) الهيتي، مصطفى عبد السلام (١٩٨٥): عالم الشخصية، الطبعة (١)، بغداد، مطبعة جامعة بغداد.

31) Alberto, P & Atoutman. (1986): Applied behavior Analysis for teachers, Colompus Merrilla Belland Howeni.

- 32) Arndt, Jr & William, B. (1974): Theories of personality, New York, Mc-Millian publishing.
- 33) Fontana, D. (1981): Personality and Education, London, Mc- Millian press.
- 34) Hill , R .(1949), Families under stress . New York . Harpen & Row .
- 35) Hill .R Mccubin, Patterson, J.(1983) . Families inventory of life events and changes. In Olson , H,IMccubin , H.Barner , A.Laser, M.Muxen & M .Wilson (Eds),Family Inventories pp.(69-89) St. Paul. MN:Family social science university of Minnesota.
- 36) Kerlinger, F. (1973): Foundation of behavioral research. New York, Holt Rinehart & Winston.
- 37) Ferguson, G.I. & Taken, Y. (1989): Statistical analysis in psychology and Education. New York, McGrow-Hill.
- 38) Fontana, D. (1981): Personality and Education, London, Mc- Millian press.
- 39) Marshal, J. C. (1972) Essentials Testing. California, Addison-wesley.

SOCIAL SECURITY AND ITS RELATIONSHIP TO SOCIAL RESPONSIBILITY TO THE TEACHERS

Assist Prof. Dr. GHazg Ghazi Abbasi

The Ministry of Education / Open Educational College

Abstract

The case of a lack of social security of the most important issues facing the Iraqi society today and that the impact of external factors was the wars short and conspiracy against it as well as the impact of the most important internal factors that affected the decomposition society's values and standards affecting the sub-systems of society such as the family. And other institution.

As the teacher is part of the community and represents a large segment in the Iraqi society. He affects and is affected by what is prevalent in the social milieu of behaviors and certain trends , made him live in a state of conflict and contradiction between the aspirations and the appropriate opportunities that the check his aspiration towards social status and improve their economic status.

. All this, induced researcher to carry out this study and the completion of this research.

In light of what presented above , the research goals identified by:

1. Identify the social security level of teachers through a criterion adopted by the researcher had been prepared for this purpose by Tai 2006.

2. Identify the level of social responsibility among teachers through a criterion adopted by the researcher had been prepared for this purpose by Tai 2006.

3. Identify the correlation between social security and social responsibility of the teachers. Current research has been limited on a sample of six primary schools have been selected from the Second Directorate of Rusafa ,Baghdad, which fall within Almuallimeen area , Mashtal ,in Baghdad.

In order to achieve the goals of current research, the researcher was depend on two criterions prepared by Tai 2006.

The first criterion for Social Security and paragraphs which displayed on a group of experts to indicate the extent of the validity of its paragraphs, has been approved amounting to (35) paragraph, and also check to scale virtual honesty and extracted stability and of the degree of persistence (0.84) degree of persistence.

The second criterion is the social responsibility which the virtual honesty had been provided through the presentation of its paragraphs on the group of experts, which had been of (40) paragraphs, and check its honesty ,the degree of stability had been extracted and amounted (0.81). The results showed that there is the relationship of correlation between the security social and the social responsibility of the teachers who they possess a social security, and that they have a high level of social responsibility towards their people and country. Through the interpretation of the results, showed that the nature of socialization in Iraqi society has gave its members(including teachers) the ability to face the stress , crises and disappointments, and adapt with them , to get the feeling in stability and social security that leads to a sense of taking the social responsibility .